

استفسر عن تراخيص الصيدليات في الجمعيات عاشور: هل طلبت إدارة تفتيش الأدوية مبالغ مالية من شركات للمساهمة في رعاية حملة توعوية؟



صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور سؤالاً لوزير الصحة الشيخ باسل الصباح عن صحة طلب إدارة تفتيش الأدوية مبالغ مالية من الشركات المرخص لها باستيراد الأدوية للمساهمة في حملة توعوية وعن التراخيص الممنوحة لفتح صيدليات بالجمعيات التعاونية وما اجراءات ادارة تفتيش الادوية

تجاه الصيدليات المنتهى ترخيصها. وجاء السؤال الأول كالتالي:
1- هل طلبت إدارة تفتيش الأدوية مبالغ مالية من الشركات المرخص لها باستيراد الأدوية للمساهمة في رعاية حملة توعوية؟
2- هل اشترطت إدارة تفتيش الادوية على هذه الشركات إصدار شيكات

بالمبالغ باسم مركز خاص بالدعاية والإعلان؟
3- هل أحالت وزارة الصحة مديرية إدارة تفتيش الأدوية للتحقيق للموضوع المذكور اعلاه؟ مع تزويدي بمحاضر ونتائج التحقيق.
4- هل تمت إحالة أي موظف من موظفي إدارة تفتيش الادوية إلى النيابة العامة وما الاجراءات التي تمت بعد الإحالة؟

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالاً إلى وزير الإعلام محمد الجبري بشأن الاستفسار عن البيانات الوظيفية لنائب المدير العام لقطاع الثروة النباتية - بدرجة وكيل وزارة مساعد - بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، والأعمال المكلفة القيام بها، وتوضيح ما إذا كان لديها أقارب لديهم حيازات زراعية.



د. خليل عبدالله

2- تزويدي بنسخة من الشهادات العلمية لنائب المدير العام لقطاع الثروة النباتية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية - بدرجة من الدرجة الأولى وحتى الرابعة - ممن حصلوا على حيازات زراعية خلال مدة عملها بالهيئة، موضح فيه اسم الحائز ودرجة القرابة ومواقع الحيازة الزراعية ومساحة الأرض وتاريخ الحصول عليها، وكيفية الحصول عليها.

التي تتمتع بها من خلال عملها بهذا المنصب القيادي.
3- تزويدي بكشف يوضح المهام الرسمية والدورات التدريبية الخارجية لنائب المدير العام لقطاع الثروة النباتية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية التي منحت لها خلال مدة عملها بالهيئة وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4- تزويدي بكشف بأسماء أقرباء نائب المدير العام لقطاع الثروة النباتية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية - من الدرجة الأولى وحتى الرابعة - ممن حصلوا على حيازات زراعية خلال مدة عملها بالهيئة، موضح فيه اسم الحائز ودرجة القرابة ومواقع الحيازة الزراعية ومساحة الأرض وتاريخ الحصول عليها، وكيفية الحصول عليها.

عسكر: ما أسباب عدم التزام «السكنية» بتعيين 4% من ذوي الإعاقة؟

وجه النائب عسكر العنزي سؤالاً إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون الخدمات د. نجنا بوشهري قال في مقدمته: لقد ألزمت المادة 5 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحكومة بأن تتخذ جميع التدابير الإدارية الفعالة وتوفر التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية

والسياسية، كما نصت المادة 14 من ذات القانون على أن تلتزم الجهات الحكومية والأهلية والقطاع النقابي التي تستخدم خمسين عاملاً كويتياً على الأقل باستخدام نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيًا لا تقل عن 4% من العاملين الكويتيين لديها كما حظرت ذات المادة على الجهات المنشأ إليها رفض تعيين المرشحين من ذوي الإعاقة للعمل لديها دون سبب



عسكر العنزي

معقول خلاف الإعاقة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل التزمت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بنسبة 4% المنصوص عليها قانوناً؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسماء والأرقام والمواقع الوظيفية لذوي الإعاقة الذين تم استخدامهم بالمؤسسة، وإذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب والمبررات؟

الحمود رداً على الرويعي: السؤال عن أسماء المناقشين والممتحنين للرسائل العلمية حقوق فكرية

أكد رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د. إبراهيم الحمود أنه بشأن تصريح النائب د. عودة الرويعي عضو مجلس الأمة في طلبه من وزير التربية ووزير التعليم العالي بتزويده ببيانات عن أشخاص لجان المناقشة لرسائل الماجستير والدكتوراه وكذا ملخص الرسائل، فإن جمعية أعضاء هيئة التدريس تورد البيان الآتي:

إن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت تكن احتراماً ووداً للنائب د. عودة الرويعي بحسبانه عضو هيئة تدريس وعضو مجلس أمة في المقام الأول ويصفته عضو اللجنة التعليمية، وله جهود واضحة في سبيل إصلاح الخلل في الجسد التعليمي. وفي ذات الوقت لا تتنكر الجمعية لمساعدته الكبيرة والمشاركة في موضوع حرم الشهادية، وانطلاقاً من ذلك تسعى الجمعية للتواصل معه من أجل الصالح العام الذي يفتح باب التناصح والحوار الشفاف

صادرا في بيان رسمي من الهيئة الإدارية كما ادعى د. عودة، ولا هو تصريحاً من رئيس الجمعية أو المتحدث الرسمي. وإذا كان النائب د. عودة الرويعي يرى أن النقد الذي وجهه لسؤاله يحاقي حرية الرأي، فإن منع جمعية أعضاء هيئة التدريس أحد أعضائها من حرية الرأي لا يمكن تصوره، كما أننا نعتب على الأخ الفاضل د. عودة الرويعي لاستخدامه بعض المقدرات مثل القرصنة والتشكيك بالنزاهة وغير ذلك من تعابير جانبية الصواب في تقديرنا الخاص.

ولأننا في جمعية أعضاء هيئة التدريس نكن احتراماً خاصاً للنائب د. عودة الرويعي وتقديراً له ولجهد جهوده ولزملاء في اللجنة التعليمية الرامية لإصلاح التعليم، نحاول أن نصل إلى مساحة تفاهم مشتركة تخرجنا من حالة سوء الفهم إلى رحاب التواصل والعمل المشترك والود والتقدير، لذا نود التواصل المشترك بيننا مباشرة لتوضيح أي لبس لديه لأننا قد حاولنا الاتصال به على مدار الأيام السابقة لكننا

لم نفلح في ذلك مع تقديرنا لانشغالاته الكثيرة. وأضاف الحمود أنه ومن جهة أخرى، فإن السؤال البرلماني هو استفسار واستفسار من عضو مجلس الأمة لوزير من الوزراء أو لرئيس مجلس الوزراء في أمر من الأمور الداخلة باختصاصهم، ومن ثم فإن السؤال الموجه من دعوة الرويعي لمعرفة أسماء المناقشين وهيئة الحكم على الرسالة وأشخاص الممتحنين وملخص الرسائل العلمية فكل هذه البيانات تتعلق بالملكية الفكرية والحق في الخصوصية وهذه حقوق دستورية لا يملك الأفرج عنها سوى صاحب الرسالة، الجامعة التي ناقشت الرسالة.

ففي حقيقة الأمر والواقع أن عضو مجلس الأمة يوجه السؤال البرلماني للوزير كي يرد عليه رسمياً من خلال الأوراق والمستندات التي بحوزة الوزارة والمعلومات من الأفراد فإن هذا يتعدى حدود السؤال البرلماني ويتجاوز مفهوم الاستفسار والاستيضاح إلى التحقيق الإداري والجنائي وهذا ما لا

يملكه عضو مجلس الأمة في مواجهة الأفراد، فليس لعضو مجلس الأمة أن يوجه السؤال للأفراد ويطلب منهم معلومات وبيانات واستفسارات فإسأل السؤال البرلماني لا يوجه لأفراد الشعب وإنما للحكومة لما لديها من معلومات أما طلب الاستفسار أو توجه الشكوك والانتهاكات فهذا من شأن لجان التحقيق الإداري أو النيابة العامة.

إن جمعية أعضاء هيئة التدريس أعدت كتاباً رسمياً سيبعث إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي تبين فيه أنه على الإدارة الجامعية أن تجيب عن السؤال البرلماني بما لا يتنافى مع الحق في الخصوصية والمحاذير الدستورية وشبهة المساس بالحرية الشخصية مع شرط عدم الطلب من عضو هيئة التدريس أن يقوم بأي عمل إيجابي أو أن يتم الزامه بتقديم بيانات ومعلومات واستفسارات الإدارة الجامعية أن تجيب عن السؤال البرلماني من خلال ما يتوافر للإدارة من معلومات في ملفات عضو هيئة التدريس وبشرط مع ذلك عدم المساس بالحق في الخصوصية وسرية المعلومات،

إن الاستفهام والاستيضاح المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

لذلك، نأمل من معالي الوزير الانتباه إلى هذه الحقيقة والاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 بعدم الرد، كما تتمنى من الدكتور الفاضل عودة الرويعي مراجعة أسئلته في ضوء ما تقدم انطلاقاً من حرصه المؤكد على مصلحة الجامعة وزملائه أعضاء هيئة التدريس.

وخاماً نؤكد للنائب الفاضل د. عودة الرويعي أن جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ستكون معه بالصفوف الأولى في الدفاع عن كل مخلص ومجتهد ومواجه ومحاربة كل فاسد قد يبسي للعلم ولجامعة الكويت، لذا تتمنى على النائب الفاضل توجيه الأسئلة مباشرة نحو الأشخاص المشتبه في تورطهم في مخالفات علمية دون التعميم على جميع الزملاء والزمائم بمستحيل.

د. خليل عبدالله

المطلوب في السؤال البرلماني موجه للوزير وكما عبرت المحكمة الدستورية الكويتية في مادتها (120) ولحكم المحكمة الدستورية لسنة 2005 في شأن السؤال البرلماني وحدوده ومحداته.

د. خليل عبدالله